قفا نضحكْ من بلوى رئيس

احمد عمر

«الشعر ديوان العرب»، ولم يعد، فللعرب المعاصرين دواوين أخرى، أحدثها «الكوميكس»، قال العرب ملايين القصائد، ومن الشائع على الفقه والعلم والأدب قال الشعر أو قرضه، وأدركَ أقوامًا نجت من مجازر حافظ الأسد. كانوا يقولون من الشعر البيت والبيتين، ثم انقرضوا بعد أن صارت سكنا في المساكن العشوائية. ثم أشاعت السلطات الحاكمة العربية الشعر الحديث لإبادة اللغة وتجفيف بحور الشعر والماء، حتى وجدت أمين يكتبون الشعر الحديث، ثم انتشر «الكوميكس» مع الهواء القديم، ومن عرف بعض علوم الفوتوشوب وآلاته، وكان له حظ من الظَّرف صار من فحول الكماكسة. والقارضون المعاصرون يَتَحَدون الصورة من الفلم، فهي تشبه مطالع الشعر العربي القديم، وأشهر مطالع الشعر العربي: قفا نبك، لأمرئ القيس، الذي وقف واستوقف وبكى واستبكى، ويا دار مية ويا دار عبلة .. لكن من يستطيع الاقتراب من دار اليسا المناضلة أو دار نانسي؟

وأشهر مطالع الكوميكس المعروفة هي لعادل إمام وزملائه من أصحاب المعلقات الكوميدية. اقتدت الكماكسة بهم، فوقفت كثيرًا على أطلال مسرحيات «مدرسة المشاغبين» و«العيال كبرت» وغيرهما، وفي السينما العالمية سعة ومضطرب واسع بالطول والعرض، فليتهم لم يكثروا ولم تكثر الهُم، وكنت أحسب أن تعليقات الكماكسة على الرئيس المصري، وهو يزاول عمله اليومي في لعبة الورقات الثلاث والكشتبان في السبرك السياسي، كيد للشعب المصري والشعوب العربية، فالعرب بمصر، فإن زالوا زلنا، فهيها الجِدّ، والناس مجبَرون على تصديق الكابتن، ليس لكثرة فلاترته، وإنما لكثرة سجونه وسيوفه، وله أمنياتٌ تشبه أمنيات عاجز عن العمل: «مية بير بترول كده»، فقد وقر في قحفته أن الغنى في البترول وحده، وكان الغنى قديمًا في حُمر النِعم، ويعلم الجمع ممن ضمَّ مجلسنا أن البلح ثروة، وأنّ الحمير ثروة، فشركة مثل ميتسوبيشي اليابانية تعادل ثروتُها الثروة القومية لعدة بلدان عربية، وليس فيها نفط، ولا لم كلثوم، واليابان بلادٌ تعيش على صفائح قارية زلزالية، وليس أضيق من اليابانيّ مسكنًا، فالبيت الذي تبلغ مساحته خمسين مترًا مربعًا هو بيتٌ يرمح فيه الحصان، وليس سبب اتخاذهم دورًا صغيرةً أنهم يعملون ما يقرب من أربع عشرة ساعة يوميًا، فيقتصدون في الحركة فيما فضُل من يومهم، السبب كثرة السكان وقلة المكان.

ولا يخلو كتابٌ عربي من النظم، فالنثر لا يحسُن إلا بالنظم، وكذلك تفعل مقالات هذه الأيام، فما إن ينتشر خبر حتى تبادر الصحف إلى نشر أشهر الكوميكسات التي ينظمها شعراء الصورة، على بحور الفوتوشوب. كان الشاعر يقف على الأطلال ويتذكّر الحبيبة، فيقرنها بالوطن، ثم ينتقل إلى ذكر محاسن جواده أو ناقته، ثم يعرض غايته في القصيدة، وكنت أضيق بحبيبة فريد شوقي في فيلم «عنترة فارس الصحراء»، فإن كوكا (اسم الممثلة) زوجة مخرج الفلم، مسنّة، ولا تشبه عبلة على مغلفات كتب سيرة عنترة، وينطق بنو عبْس بلهجةٍ مصرية مشوبة بالصعيدية، وأسماء، شخوص القصة مسلوخة، فعمارة بن زياد هو عمارة الزيادي، كأنه فيلم «كوميكس» وبينه وبين الكوميديا شعرة. سوى أن الخيول المصرية بغال تترية قصيرة العنق لا تليق بعنترة. دارت الأيام ووجدنا عنترة في فيلم طويل يهدّد من يقترب من الكرسي، وليس من يقترب من مضارب القبيلة، ولا يقول الشعر. شبّب مرة بمذيعة وقال لها: «أنا لما بشوفك بتفاءل»، وكان الأحياش قد أسروا النيل، ومنعوا عن بني عبس الماء، فأكثر شعراء الهجاء، من الكوميسكات الساخرة، فأمر عنترة، الذي كان يغضُّ الطرف حياء، عن جاريته، صاحبه عمرو بن أبيب الزيادي أن يعيد لها الاعتبار. ويخلّصها من العار قبل أن ينقضي النهار، فعمل معها مقابلةً زعمت أن للفستان بطانةً سقطت على الدرج، فوقفنا نضحك استجابةً لطلب امرئ القيس، الذي نزح لاحقًا بقيصر، خوفًا على حياته، أما عنترة فيعمل حاليًا رئيس دولة وقاطع طرق، فتارة يطلب فكّة، وطورًا يبني الجسور، والجسور قنطرة على الأنهار، أما على البرّ فهي أسوار.

انقلاب ترامب الذي لم ينجح

عبد الحكيم حيدر

ثمّة أشياء، في العالم يربطها رابطٌ خفي، وكأن هناك شيطاناً في الحسبة، يقودها ويغذّيها بشهوة الحضور والتألق والصبر، مائدة سياسية سادّة تعد ليلا، أو كانت تعدّ نهارا جهارا، وخصوصا في فترة ترامب، إلا أن الرياح جاءت على غير ما يشتهي ترامب وشركاؤه وشركاؤه، وجاءت عن طريق الصناديق ونخبة أميركية تعرف أن عافية البلاد مع الديمقراطية وحدها وبكل عيوبها، وذلك أفضل من دخول أميركا في انقلاب انقسامات. وكان لا بد من عمل زوبعة شيطانية ترامبية في الكونغرس، يقودها ترامب بالأعيب غير مبرّرة تماما على تمرير الأعيب الانقلابية والصناعات العسكرية الفقيرة الخيال. د. هل ثمّة علاقة ما بين فشل ترامب في تسويق انقلابه والحرب الأوكرانية وعزلة بوتين وسرقة الذهب والثورة معا في السودان «فاغنر» في ليبيا وتثبيت الأسد الابن رغم نشّتت أزيد من عشرة ملايين ما بين الداخل والخارج السوريين، وما بين تلك البجاحة ناقصة الخبرة لدى قيس سعيّد في تونس ومحاولة مصر التنقل «بالعدّة الانقلابية الناجحة» عسكريا وقضائيا من بقعة إلى أخرى، مستعينة بجنرالاتٍ خارج الخدمة كخليفة حفتر في ليبيا، أو عبد الفتاح البرهان عديم القبول بتاتا، حتى جاءت الأزمة الأوكرانية وتأثيرها القاتل غذائيا على أفريقيا، فكانت حبل «الحوار الوطني» الملفوحة في كل من السودان، ومصر، وتونس، كلها متشابهة وبالكربون القديم جدا، محاولة للخروج من ذلك الحرج القاتل؟

ثمّة نافورة دم، وثمّة انقلابات وعوائد نفطية وأزمات غذائية تدقّ طبولها وأسلحة تُشترى وأنظمة عربية مضطرة تحسب حسابات استمرار وجودها في عالم يخاف على طعامه، وأفريقيا في المقدّمة، وبوتين هناك يحاول جاهدا الخروج من أزمتهُ بالغذاء والحبوب وبقية الغضلات وبوجوده في سورية، تلك البوابة التي تقرّبه من المياه الدافئة، وثمّة أنظمة عربية توظف الأزمات كلها لاستمرار وجودها وتقويتها بالسلاح فقط، سواء أكانت الأزمات صحية أو غذائية أو اللعب في ظل سمسار عقارات ومصارع تلفزيوني أهوج، يبحث عن الشهرة التي تحمي ملياراته وأطماعه، مثل ترامب، لفظته نخبة بلاده من أول يوم، خلافا لنخبتنا العربية التي احتمت بالكاتدرائية، حماية لأطماعها الصغيرة ووجودها وجوائزها وكتبها وأسفارها، وبقية الفتات المطروح من أيادي العساكر وعوائد مليارات السعودية، والإمارات وجواز سفرها الشرفي الذي نالته أخيرا نرمين الفقي، بعد كفاح طويل في المنهج وجهودها المعطلة، «مية بير بترول كده»، فقد وقر في قحفته أن الغنى في البترول وحده، وكان الغنى قديمًا في حُمر النِعم، ويعلم الجمع ممن ضمَّ مجلسنا أن البلح ثروة، وأنّ الحمير ثروة، فشركة مثل ميتسوبيشي اليابانية تعادل ثروتُها الثروة القومية لعدة بلدان عربية، وليس فيها نفط، ولا لم كلثوم، واليابان بلادٌ تعيش على صفائح قارية زلزالية، وليس أضيق من اليابانيّ مسكنًا، فالبيت الذي تبلغ مساحته خمسين مترًا مربعًا هو بيتٌ يرمح فيه الحصان، وليس سبب اتخاذهم دورًا صغيرةً أنهم يعملون ما يقرب من أربع عشرة ساعة يوميًا، فيقتصدون في الحركة فيما فضُل من يومهم، السبب كثرة السكان وقلة المكان.

ولا يخلو كتابٌ عربي من النظم، فالنثر لا يحسُن إلا بالنظم، وكذلك تفعل مقالات هذه الأيام، فما إن ينتشر خبر حتى تبادر الصحف إلى نشر أشهر الكوميكسات التي ينظمها شعراء الصورة، على بحور الفوتوشوب. كان الشاعر يقف على الأطلال ويتذكّر الحبيبة، فيقرنها بالوطن، ثم ينتقل إلى ذكر محاسن جواده أو ناقته، ثم يعرض غايته في القصيدة، وكنت أضيق بحبيبة فريد شوقي في فيلم «عنترة فارس الصحراء»، فإن كوكا (اسم الممثلة) زوجة مخرج الفلم، مسنّة، ولا تشبه عبلة على مغلفات كتب سيرة عنترة، وينطق بنو عبْس بلهجةٍ مصرية مشوبة بالصعيدية، وأسماء، شخوص القصة مسلوخة، فعمارة بن زياد هو عمارة الزيادي، كأنه فيلم «كوميكس» وبينه وبين الكوميديا شعرة. سوى أن الخيول المصرية بغال تترية قصيرة العنق لا تليق بعنترة. دارت الأيام ووجدنا عنترة في فيلم طويل يهدّد من يقترب من الكرسي، وليس من يقترب من مضارب القبيلة، ولا يقول الشعر. شبّب مرة بمذيعة وقال لها: «أنا لما بشوفك بتفاءل»، وكان الأحياش قد أسروا النيل، ومنعوا عن بني عبس الماء، فأكثر شعراء الهجاء، من الكوميسكات الساخرة، فأمر عنترة، الذي كان يغضُّ الطرف حياء، عن جاريته، صاحبه عمرو بن أبيب الزيادي أن يعيد لها الاعتبار. ويخلّصها من العار قبل أن ينقضي النهار، فعمل معها مقابلةً زعمت أن للفستان بطانةً سقطت على الدرج، فوقفنا نضحك استجابةً لطلب امرئ القيس، الذي نزح لاحقًا بقيصر، خوفًا على حياته، أما عنترة فيعمل حاليًا رئيس دولة وقاطع طرق، فتارة يطلب فكّة، وطورًا يبني الجسور، والجسور قنطرة على الأنهار، أما على البرّ فهي أسوار.

لماذا يكلّف حزب الله رجال الدولة بعلف الثروة النفطية؟

دلال البزري

بعد اكتشاف الثروة النفطية في باطن بحرنا اللبناني، شرق المتوسط، بدأت المفاوضات حول الحدود البحرية للدول ذات الشواطئ المشتركة: لبنان، إسرائيل، مصر، قبرص، وربما أيضا سورية. حصل ذلك عام 2008، أي منذ 14 عاماً. ما الذي جرى خلال كل تلك السنوات؟

كنّا خارجين لتوّنا من حرب 2006، العبثية بالكامل، التي بادر إليها حزب الله بخطفه جنديين، وبتنظيره لها، إنه إنما يخوض «حرباً استباقية». انتهت هذه الحرب وبخسارات هائلة، اعتبرت وقتها لا شيء أمام حجم ذاك الانتصار «الاستراتيجي، التاريخي»، «الإلهي» الذي حقّقه الحزب. تلتّها بعد سنتين حرب 7 أيار/ مايو ضد بيروت، وأهلها، بالحرق والقتل والترهيب، وقد وصفها مراراً حسن نصر الله وصحبه بـ«اليوم المجيد».

ومنذ وقتها قال الكريم «خُذْ»: يتحول حزب الله إلى قوة إقليمية تحارب بمليشياتها مع إيران لإنقاذ عرش بشار الأسد في سورية، وبترسانتها الأخرى في اليمن. يتمكّن الحزب من تحطيم كيان الدولة اللبنانية بتعطيله على الإجرام والفساد، بالتسلّط على قراراها، وباستباحة حدودها البرّية من أجل حرية التهريب على أنواعه، وبالتورّط في عشرات الاغتيالات بحق شخصيات مناهضة له، رسمية وغير رسمية، من رفيق الحريري إلى لقمان سليم، بمنع التحقيق في انفجار مرفأ بيروت. وكل هذا غيض من فيض. حسناً. الآن إسرائيل اعلنت انها باشرت باستخراج النفط من بحرنا، فحَلّت المفاجأة الكبرى.. ومعها فوضى على أنواعها، وكان الجميع بوغت، فلا معلومات دقيقة متوفرة. اللهم إلا الدراسة التي كتبها العميد المتقاعد بسام ياسين، والقائمة على أبحاث تقول إن حقوق لبنان أعلى مما تقوله الأطراف القوية في المفاوضات. والباقي مغْمغة وطنية، وتقاذف الملفّ بين الرئيسين نبيه بري وميشال عون، مثل الكرة الخفيفة. وتصريحات نارية لحسن نصر الله: «إذا أراد العدو الإسرائيلي أن يمنعنا من استخراج الثروة النفطية والغازية مقابل جنوب لبنان، فنحن أيضاً قادرون أن نمنعه». وخبراء نفط على الشاشة، غالبيتهم تتكلم بعبارات مبهمة، تخرج منها أكثر تشوشاً مما قبلها. وأشياء تبدأ أنّ تفهم منها أن الفرق بين الحقوق التي يريد أن يتبنّاها «رجال الدولة»، أي خط 23، وذاك الذي يؤكد الخبير العسكري بسام ياسين هو الخط 29. وارتفاع الأصوات الوطنية المؤيّدة على خط 29، وتظاهرة لنواب التغيير في الناقورة، من أجل هذه الحقوق القائلة لهذا الخط.

وتتجه الأنظار بطبيعة الحال نحو حزب الله، صاحب القرار المنفرد بالحرب والسلم. يسبقه جمهوره بحماسته الأوتوماتيكية لكل حرب يخوضها حزبه، فيرفع بأقطاب تنادي حسن نصر الله: «سنخوض البحر معك». غامزًا في قناة الحرب التي خاضها الحزب عام 2006، وقصف وقتها سفينة إسرائيلية كانت مرابطة في المياه الإقليمية اللبنانية. لكن الحزب خالف جمهوره هذه المرّة، وإن سيراضيه لاحقاً.. جاء التمهيد على لسان مساعدي نصر الله، رئيس المجلس التنفيذي في حزب الله هاشم صفي الدين: «المطلوب من الدولة بشكل رسمي ووواضح أن تعلن الحدود وما هي المناطق المتنازَع عليها لمجتمع عندها اللبنانيون بمقاومتهم وجيشهم، ويأخذوا حقوقهم من قلب البحر وعمقه»، فيما الشيخ نعيم قاسم، نائب حسن نصر الله، يستبعد «احتمالات الحرب»، ويشدّد على أن حزبه مستعد لاتخاذ إجراءات «بما في ذلك القوة»، ضد عمليات التنقيب الإسرائيلية عن الغاز، «بمجرّد أن تعلن الحكومة اللبنانية انتهاك إسرائيل حدود لبنان البحرية». وختم التمهيد بخطاب لنصر الله، كرّس فيه تحميل الدولة مهمة اتخاذ القرار في هذه المعركة، مشكّكاً في الجدل حول الخطّين 23 و29، مستنداً إلى شعار هو بمثابة الوطنية المطلوبة لكل طامع بالسلطة، أي «وحدة الجيش والمقاومة والشعب»، واضعاً المهمة في خانة الواجبات الوطنية المقدّسة «توازي مهمة تحرير الأرض».

ضغ جانباً أن «الجيش» المذكور في الشعار أعلاه لم يُدعَ إلى اتخاذ الموقف، أسوة برؤساء الجمهورية والحكومة والبرلمان. مع أن الجيش كـ«قوة»، معنيٌ مباشرة بالملف، ودوافع هذا الاستبعاد هي ربما حرمان الجيش من أي دور حيوي، قد يرشح قائده لرئاسة الجمهورية. أو ربما أيضاً بسبب توتر العلاقة بين الجيش والحزب، بعد تدخلات الأخير في أعمال «التنظيف» الأمني ضد تجار المخدّرات في منطقة البقاع، وقبله، ضد المتفلتين بسلاحهم خطفاً وديّة وقتلاً وتهريباً في المنطقة عينها.

وبالعودة الى الموضوع: إذن، حزب الله، بعدما أهلك الدولة اللبنانية، وأخضع رجالاتها، باتفاقات وصفقات، أو بالتهديد أو بالأمر الواقع، أو بالإغراء في مناصب إعلامية يمكن وصفها مستقلة إلى حدٍ ما، تمارس الحضّ على الكراهية وتجهيل الرأي العام، ونشر قيم، خصوصاً الدينية منها، لا تمتّ للقيم الدينية الصحيحة بصلة ولكن ولأزمة وسائل الإعلام المنهجة عقائدياً تمارس نشر رسائلها الإعلامية على مدار الساعة، باتت تأثيراتها واضحةً في الرأي العام العراقي، وخصوصاً من الناحية النفسية؛ حيث تُنفّس عن غضبهم وتُخرج ما في قلوبهم على الفاسدين سُرّاق الشعب، والقتلة والمتعاملين مع قوى الاحتلال، فتقدم لهم من خلالها البرامج والرسائل ما لا يستطيع المواطن فعله بنفسه، بسبب خشيته من عقاب (وغضبة) المليشيات التي يمتلك قادتها هذه الوسائل الإعلامية.

لهذا كله أصبح الإعلام السلطة الأولى في العراق، وليس الرابعة، وباتت الوسائل الإعلامية عبئاً على كل السلطات، بسبب فوضى برامجها وتعلق الشعب بها، كلٌ حسب توجهه وطائفته وهواه، وأيضاً بسبب الإسناد المتبادل لأركان العملية السياسية في العراق بعضهم بعضاً من خلال ما يمتلكونه من وسائل إعلامية.

(كاتب عراقي في لندن)

> حزب الله في معضلةٍ لا سبيل إلى علاجها إلا برمي موضوع النفط والغاز في المياه الإقليمية على كاهل رجال «الدولة» الذين أصبحوا كذلك بفضله

أيضاً بسبب توتر العلاقة بين الجيش والحزب، بعد تدخلات الأخير في أعمال «التنظيف» الأمني ضد تجار المخدّرات في منطقة البقاع، وقبله، ضد المتفلتين بسلاحهم خطفاً وديّة وقتلا وتهريباً في المنطقة عينها.

وبالعودة الى الموضوع: إذن، حزب الله، بعدما أهلك الدولة اللبنانية، وأخضع رجالاتها، باتفاقات وصفقات، أو بالتهديد أو بالأمر الواقع، أو بالإغراء في مناصب الدولة العليا.. يسحب من هنا، ويعيّن هناك، إلى ما هنالك من أعمال، لم تفضِ إلا لإفراغ الدولة من معناها، من هياكلها وقوانينها، ومن وظيفتها، لصالح دويلته النافذة.. ما هو الآن يحمّلها المسؤولية التي كان يأخذها تقليدياً على عاتقه الخاص، لا بالتنسيق مع الدولة اللبنانية، إنما بقيادة الدولة الإيرانية وبالتنسيق معها. وهذا الموقف يجب ألا يدعو إلى الاستهجان، فالحقيقة أن حزب الله واقع في معضلة لا سبيل إلى علاجها إلا برمي الموضوع بأسره على كاهل رجال «الدولة» الذين لم يصبحوا كذلك إلا بفضله. لماذا؟ لأن الحزب لا يستطيع أن يقرّر الحرب اليوم على إسرائيل، كما قرّرها عام 2006، بمعزل عن الدولة، لأن الحسابات الإقليمية لإيران لم تأخذ هذا المنحى حتى هذه اللحظة، كما فعلت عام 2006. والأهم أنه إذا فعل، سوف تقوم عليه القيامة، من بيئته ومن غير بيئته. وسوف يضع إلى الانهيار الحاصل في لبنان حالةً تشبه، إلى حدّ بعيد، تلك التي أنهى بها زياد الرحباني مسرحيته «بخصوص الكرامة والشعب العنيد»: رجال ونساء من العصر الحجري، تائهون في البرية، يلبسون جلد الحيوان، شعرهم منفوش وهيئتهم مزرية، يبحثون عن ماوى، أو طعام يقطفونه من الأشجار، أو صيد الحيوانات البرية.. وذلك بعدما غالوا في عيوبهم السياسية.

.. وبيئة حزب الله التي تتابر، وتقول هيّا إلى الحرب، سوف تكون من أول الهاربين من القتال، لو خاضها الحزب. سأعتها، لن يجد هذا الأخير من يؤازره من اللبنانيين أو العرب، فرصيد حرب 2006 مُدر في مذبح إعلاء قائد الحزب إلى مرتبة المرشد الأعلى للجمهورية اللبنانية. أما إذا لم يقرّر الحزب خوض هذه الحرب، وتلطّى خلف رجالاته من «رجال الدولة»، الذين أوعز إليهم باتخاذ مواقف «براغماتية»، فيكون الحزب قد حزم نفسه من شرعية سلاحه، بواحدة من أقوى الحجج المضادّة له، فالامتناع عن القتال من أجل الثروة الوطنية، والاستمرار بالقتال من أجل إيران في سورية سيكون فاضحاً لمن يريد أن يرى. ولن تكون «انتفاضة» ضده، لمجرّد أنه فقد واحدة من ذرائعه، لكنها حجرة ثقيلة، ستعمّق من رسوها في البحر اللبناني مدى طويلا. خصوصاً إذا حصل، كما هو مخطّط له، أن يكون النفط قد استخرج بعد ثلاثة أشهر. وسيكون الحزب، في هذه الحالة، على مرمى من المزايدات الوطنية التي بدأ يتحسّسها، بعدما ربى أجيالاً عليها، على التخوين والتكفير.

ثمة احتمال آخر: أن يكون حزب الله مهتماً بإرضاء جمهوره «الوفي»، ويتجميل صورته، فيرمي صاروخاً، غير دقيق، على الباخرة اليونانية صاحبة منصّة الاستخراج، ويكفي الله المؤمنين شر القتال. فيعلن أنه يقوم بذلك بناء على «قواعد الاشتباك» بينه وبين إسرائيل، فينتهي الموضوع، يوضع الملف في أحد الأدراج، ونعود نحن إلى أي رئيس يأتي بعد عون، وأي رئيس حكومة بعد ميقاتي..؟

(كاتبة لبنانية)

الذباب الإلكتروني صُنع في الإمارات

ياسر ابو هلالة

نجحت قمة العلا في طي صفحة أزمة الخليج وإنهاء الحصار على قطر. في جوهرها، ظلت مصالحة سعودية قطرية، ولم تكن بالمستوى نفسه مع باقي رباعي الحصار. اقتربت مصر، بمرور الوقت، من الموقف السعودي، وحصلت لقاءاتٌ على مستوى القادة والوزراء، لكن الإمارات والبحرين ظلّتا أبعد عن روح المصالحة، رغم التزامهما العلني. وفي الظل، لم تتوقف الماكيدات الإماراتية من خلال شبكات الذباب الإلكتروني. وفي العلن، واصلت البحرين مناكفاتها من خلال إعلامها الذي يعتبر الزبارة بحرينية، وترويج المناكفات عن طريق الإعلانات المدفوعة في منصّات التواصل في قطر. أكثر ما يظهر استهداف قطر في «الإعلان الترويجي» الذي يسهُل رصدُه وقياسه، فبحسب دراسة لسوق الإعلان، اعتمدت على الأرقام الرسمية لـ«تويتر»، ظهر أن الإمارات هي المعلن الأول في قطر. وهذا، طبعا، في ما خصّ سياساتها المعلنة من خلال المؤسسات الإعلامية العلنية، الأكثر خطورة الحملات السرّية المنظمة المنسدة على منصّات التواصل من خلال شبكات الذباب الإلكتروني، وقد اتضح ذلك إبّان انتخابات مجلس الشورى القطري، وأكّدته القرارات التي أصدرها القضاء القطري. وتواصلت الحملات بشكل يستهدف الوضع الداخلي في قطر، والتحريض المباشر على العائلة الحاكمة، بإطلاق وسوم تنال من شقيقة الأمير وشقيقه. قبل ذلك، كشفت منصة «إيكاد»، الرائدة عربياً في التحقق واستخبارات المصادر المفتوحة، شبكة يقودها السوري المقيم في الإمارات محمد داغستاني، الذي يرأس المنصّات في موقع إرم الإماراتي، ولم تكن هذه أول شبكة، فقد كشف «فيسبوك» و«تويتر» قبلها، شبكات، واكتشاف واحدةٍ منها لا يعني أنها الوحيدة.

كشف الباحث المتخصّص في مطاردة شبكات الذباب الإلكتروني مارك جوزن أن الوسوم الثلاثة التي استهدفت، أخيراً، الشيخة المياسة والشيخ جوعان مفتعلة. وبالرغم من تصدّرها قائمة الأكثر تفاعلاً داخل قطر، إلا أن وصولها ضئيل لأنها وهمية. كان معظم التفاعل إعادة تغريد (تضخيم). ومعظم التفاعل على موقع الويب على الوسم كان موقع Twitter Web App، وهي خاصّة تتميز بها لجان الذباب. وانقسم التفاعل إلى مجموعتين: حسابات مركزية تدّعي أنها قطرية، كانت ضمن لجان إلكترونية تدخلت سابقا في الشأن الكويتي، وحسابات وهمية تابعة للجان إباحية ولجان تنشر محتوىً متعلقاً بالشأن الكويتي، مضخّمة للحسابات المركزية التي نشرت الوسوم الثلاثة. لم تمسّ قطر، حتى في ذروة الأزمة الخليجية، العائلات الحاكمة. ولكن استهداف قطر في تماسكها الداخلي ووحدتها الوطنية والعائلة الحاكمة يتكرّر بعد صلح العلا. والسؤال: هل هذا الاستهداف رسالة إلى قطر لتعديل السلوك السياسي؟ وفي أي سياسة؟ في ما خصّ تركيا، تُسابق الإمارات قطر عليها، والشراكة الاقتصادية مع إيران لم تتضرّر، حتى بعد أن ضرب الحوثي أبوظبي، ولا تقارن بعلاقة قطر الاقتصادية بها، وفوق ذلك تزاود الإمارات باحتضانها بشار الأسد طفل إيران المدلل، واستقبالها له خلافا للإجماع العربي. أما حركة طالبان، فقد سارعت أبوظبي إلى التواصل معها بعد أن كانت في حرب معها. لا يوجد تطابقٌ في سياسات الدول، وقمّة العلا قامت على التوافق لا التطابق، فلكل دولةٍ سياساتها الداخلية والخارجية المستقلة، والاختلاف فيهما لا يمنع من التوافق بناءً على المشترك في السياسات والمواقف والمصالح، فالإمارات تحالفت استراتيجيا مع إسرائيل في الاتفاقات الإبراهيمية، بمعزل عن الموقف العربي عامة، والخليجي بخاصة، ولكل دولةٍ خليجيةٍ منظورُها الخاص للتعامل مع الصراع العربي الصهيوني. تُطرح الخلافات السياسية في الإعلام، أو من خلال الحوار المباشر بدون الحروب بالوكالة من خلال شبكات الذباب الإلكتروني، وهي أسوأ ما أنتجته الأزمة الخليجية. مجرّد وجود تلك الشبكات يعني أن لا علاقةَ للأمر بخلافٍ سياسيٍّ يحلّ بالحوار بقدر ما هو اعتداء للنَيْل من البلد والعبث باستقراره. والحل ليس بالمواعظ ولا بالأهازيج التي تتغنّى بالأخوة العربية والخليجية، وإنما بالالتزام بما تم التوافق عليه في قمة العلا.

جرائم دولة تعامى عنها ديغول بحقّ جزائريين

محمد سي بشير

ونحن على أعتاب الاحتفال، في الجزائر، بالذكرى الستّين للاستقلال، بعد أكثر من 130 عاما من الاستيطان البغيض، كشفت وثائق رُفعت عنها السّرية، أخيرا، عن حقائق تحوّل مقتل جزائريين، بالمئات، في باريس، إغراقا، خنقا ورميا بالرّصاص، إلى جريمة دولة كانت أعلى السُّلطة، ممثّلة في الجنرال ديغول، على علم بها، بل غطّتها بالإجراءات التي لم تتّخذها سواء للتّحقيق أو لمعاقبة المسؤولين عن تلك الجرائم المرتكبة في عاصمة «حقوق الإنسان» والدّيمقراطية.

تبدأ القصة مع رفع السُّلطات الفرنسية السرّية عن وثائق تاريخية في غاية الأهمّية، تتعلّق إحداها بإدارة الجنرال ديغول أحداث المساءة التي جرت وقائعها في باريس، في حقّ جزائريين، في أكتوبر/ تشرين الأول 1961، أي في أثناء الثورة التحريرية الكبرى الجزائرية ضد الاستعمار الاستيطاني الفرنسي (1962-1954)، حيث أمرت جبهة التحرير الجزائرية (الجناح السياسي لحركة التحرير آنذاك)، الجزائريين باختراق حظر التجوّل المفروض على الجزائريين من الشرطة الفرنسية والخروج للتظاهر، رفضا لذلك الإجراء غير القانوني مع إبداء المناصرة للحرب التحريرية.

تجمّع الجزائريون، نساء ورجالا، في الوقت المحدد، في وسط باريس، لتُفاجأ الشرطة الفرنسية بعدد هائل منهم يتظاهرون رافعين لافتات تندّد بحظر التجول ومطالبة بجزائر مستقلة. ويأتي الأمر، مباشرة، من محافظ شرطة باريس موريس بابون بوجوب قمع المتظاهرين مع استخدام كل الوسائل الممكنة، أي القتل بالرصاص، الاعتقال الوحشي والإغراق في نهر السين، القريب من موقع التظاهرات، موقعة، في أقل من ساعات، مئات من القتلى والآف من المعتقلين.

الدّيكور، بالنتيجة، قتل بالعشرات، اعتقال الآف، لكن ما أرادت الشّرطة، في جنح الظّلام، التّغطية عليه، هو الجرائم البشعة من الإغراق العمدي والإعدامات خارج إطار القانون لمناضلين وعمّال جزائريين من رجال الشّرطة بأمر صريح من محافظ الشرطة، وعلى أيدي ضباط المخابرات الفرنسية. تم تسجيل بعضها في محاضر جرى تبليغها إلى أعلى سلطة في فرنسا، وهي وزارة الدّاخلية، رئاسة الحكومة وقصر الإليزيه، مقرّ الرّئاسة الفرنسية بقيادة الجنرال ديغول. تم تتحدّث عن القضية إلّا وسيلة إعلام واحدة، هي الموقع الإلكتروني «ميديا بارت» لصاحبه أدوي بلينيل. كان له الفضل في إجراء تحقيق دقيق عن الوثيقة، الحدث، ثم الفاعلين المُخبرَين فيه، ثم التعليق بشأن أسباب هذا الحصار الإعلامي على أي أحداث خاصة بجرائم الاستعمار الاستيطاني، بل وصل الأمر إلى حديث عن مسار ما تعرف بمصالحة الذاكرة بين الجزائر وفرنسا، بالرّغم من كل هذه الإثباتات التّاريخية، عن الاعتراف بجرائمها، الإعتذار عنها ثم التّعويض للضحايا، على الأقل الذين ما زالوا أحياء أو ذويهم.

الوثيقة الأساس في الكشف عن جريمة الدولة الفرنسية في الحدث بعينه (تظاهرات أكتوبر/ تشرين الأوّل 1961)، مذكّرة كان مستشار ديغول للشؤون الجزائرية قد رفعها، بعد أيام من الأحداث، إلى الرئيس ديغول، مذكّرا إياه بما جرى فيها، معدّدا الفاعلين المنخرطين في الأحداث، وفي مقدمتهم محافظ الشّرطة بابون، ثم موصيا، في نهاية المذكّرة، بوجوب اتّخاذ إجراءات رادعة ضدّ المتسبّبين في عمليّات القتل الوحشي لما قال إنّه طاول بعضاً من الجزائريين (قال إنّهم لا يتجاوزون ثلاثة أو أربعة).

تكشف التّغطية الإعلامية للصّحيفة الإلكترونية، «ميديا بارت»، أنّ الجنرال، بعد اطّلاعه على المذكّرة، وضع بعضا من ملاحظاته عليها، مطالبا بالتّحقيق في الأحداث. ولكن، كما تعلّق الصّحيفة، من دون أن يشير إلى وجوب معاقبة الفاعلين المتسبّبين. ومن دون الكشف عن حقيقة ما جرى، ولا العدد الحقيقي لمن وقع من الضّحايا من الجزائريين، والظّروف التي قضوا فيها، على الرّغم من استحالة أن لا تكون الأخبار الحقيقية لما وقع من أحداث قد وصلت إليه من مصادر أخرى غير الأليزيه (المخابرات، وزارة الدّفاع)، وهو الرّئيس صاحب القبعة العسكرية التي لا تريد أن تتخلّى عليها أي معلومات، وخصوصا إذا كانت من النّوع الذي يؤثّر على موازين القوى في معركة كان يخوضها، بشراسة، مع جيش التحرير الوطني، في الجزائر. ذكرت الصّحيفة، بعدها، في تعليق على الوثيقة وموقف الجنرال من مضمونها أنّ لسبب الحقيقي وراء التغطية على تلك الجريمة يعود إلى أن المنخرط فيها، بشكل أساسي، هو محافظ الشرطة، بابون، الذي كان يعرف الجنرال، حقّ المعرفة، أنه متورّط في جرائم حرب، منذ الحرب العالمية الثّانية، عندما كان محافظا لمدينة بوردو الفرنسية، والتي تبين، ما بعد، أنه عمل مع النّازية والمخابرات الألمانية على ترحيل يهود إلى بولونيا، موطن «أوشفيتس»، وهو محتشد نازي قضى فيه الآف من اليهود، وفق شهادات تاريخية (وهي جرائم لاحقته إلى نهاية الثمانينيات من القرن الماضي. وقبض على، وجرت محاكمته في مدينة ليون الفرنسية).

الغريب في المسألة أن المؤرخ ستورا، المعين في الجانب الفرنسي من مسار «مصالحة الذّاكرة»، لم يعلّق على الوثيقة، ولا على التحقيق الذي نشرته «ميديا بارت»، على الرغم من أنه، في إطار المهام الموكلة إليه في إطار منصبه ومسؤوليته مؤرّخا، كان عليه، على الأقل، أن يدلي بتصريح يصف فيه ما جرى بأنه جريمة دولة ترقى إلى جريمة حرب، كما كان قد وصفها الرئيس السابق هولاند، من دون أن يصدر أوامره، ولا الرئيس ماكرون، حاليا، بعد الكشف عن الوثيقة، بإعلان مسؤولية الدولة الفرنسية عن جرائمها، الإعتذار عنها ثم التّعويض للضحايا، على الأقل الذين ما زالوا أحياء أو ذويهم.

> تتواصل سياسة الدولة الفرنسية، الهروب إلى الأمام، بالرغم من الدلائل على ارتكاب السلطات، منذ 1839، الجرائم تلو الجرائم

الجريمة، كما كان قد فعل ماكرون في حادثتي اغتيال كل من موريس أودان (أستاذ الرياضيات اليساري الذي كانت القوات الفرنسية قد اعتقلته في الجزائر، ومات تحت التعذيب)، أو المحامي علي منجلي (محامي المجاهدين الجزائريين في أثناء الثّورة التحريرية، عذّبته القوّات الفرنسية ثم رمته من نافذة المحكمة في العاصمة الجزائرية، أيامًا بعد إعدام قائد الثورة العربي بن مهيدي، بداية 1958).

تتواصل، بالنتيجة، سياسة الدولة الفرنسية، الهروب إلى الأمام، بالرغم من كل الدلائل التي تؤكد على ارتكاب السلطات، منذ بدء الاستيطان، عام 1839، الجرائم تلو الجرائم، بل تحديد مؤرّخين فرنسيين أسماء سياسيين فرنسيين وعسكريين أصدروا الأوامر، واقترفوا، باسم الدولة الفرنسية، تلك الجرائم التي راح ضحيتها ما لا يقل عن عشرة ملايين من الجزائريين بشتى أنواع القتل (المرض، الجوع، التهجير، التجنيد الإجباري، القتل، ضحايا تجارب نووية تحتفل الجزائر، بعد أقل من شهر، بالذكرى الستين للاستقلال، وهو تاريخ رمزي، يمكن الضغط على فرنسا، من خلاله، وبخاصة بعد الكشف عن نموذج من نماذج جرائم الدولة الفرنسية بحقّ الجزائريين، لدفع باريس نحو الانطلاق في المسار الحقيقي لمصالحة الذاكرة، وليس الاستمرار في التلاعب بها، كما قام بذلك المؤرخ ستورا في تقريره عن الذاكرة، ورفعه إلى الرئيس الفرنسي، ماكرون، منذ قرابة العام. قد يكون من الأجدى الضّغط، هنا، من خلال إصدار موسوعة عن تلك ال

عداء إسرائيلي مستحكم لمنظمات حقوق الإنسان

نهاد أبو غوش

يُذَكّر الموقف الإسرائيلي الرسمي من حقوق الإنسان بذلك الموقف المنسوب لمسؤول نازي ألماني عن الثقافة والذي جاء فيه «كلما سمعت كلمة ثقافة، تحسست مسدّسي» (تنسب العبارة، في الغالب، لوزير الدعاية جوزيف غوبلز، وأحياناً للزعيم النازي هتلر، لكن الأرجح أنها وردت أولاً في مسرحية للشاعر الألماني المؤيد للنازية هانس يوست، ثم انتشرت لتعكس موقف الحكم النازي من الثقافة والمثقفين). ولعل من الغرائب أن ينشأ في بلد ما إجماع كهذا على معاداة مفهوم حقوق الإنسان والعاملين في هذا المجال، كما هي الحال في إسرائيل التي وصل بها الأمر إلى ما يشبه الرُهاب (الفوبيا) من حقوق الإنسان، حيث تتفق المؤسسات الرسمية السياسية والعسكرية، الحكومة والمعارضة، وحتى المؤسسات القضائية ووسائل الإعلام، على النظر بعين الريبة والشك إلى كل ما يصدر عن منظمات حقوق الإنسان التي يجري تصنيفها، حتى الإسرائيلية منها، في خانة أعداء إسرائيل التي تضم خليطاً واسعاً من العرب والمسلمين واليسار المتطرّف والإسلام المتشدد، ومنظمات حقوق الإنسان التي توصَف فروعُها الإسرائيلية بأنها «كارهة لذاتها».

لم يفاجئ أحداً موقفُ الحكومة الإسرائيلية من تقرير لجنة التحقيق الدولية التي شكّلها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. وكان يمكن توقعه مسبقاً، حيث صدرت مواقف مشابهة تجاه تقارير منظمة «بيتسيلم» الإسرائيلية في مطلع عام 2021، وتقرير «هيومان رايتس ووتش» في إبريل/ نيسان من العام نفسه، ثم تقرير منظمة العفو الدولية (أمنستي) في فبراير/ شباط من العام الجاري، ففي أول رد رسمي إسرائيلي على تقرير اللجنة المكلفة من مجلس حقوق الإنسان، برئاسة الجنوب أفريقية نافي بيلاي، قالت الخارجية الإسرائيلية إنه «مُتحيّز وأحادي الجانب ومليء بالكراهية لإسرائيل».

قبل يوم واحد فقط من نشر التقرير، ناقش البرلمان الإسرائيلي مشروع قانون يقترح فرض نظامين قانونيين متمايزين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، نظام للفلسطينيين يقوم على القوانين العسكرية التي فرضتها إسرائيل، وآخر للمستوطنين الذين يعيشون في الحيّز الجغرافي عينه. سقط المشروع الذي سمّاه نواب القائمة المشتركة «مشروع قانون الأبارتهايد»، ليس بسبب عنصريته، بل بسبب تكتيكات المعارضة لإسقاط الحكومة، وأيّد هذا القانون نواب حزب ميريتس اليساري الذي تأسس في الأصل اعتماداً على الموقف من حقوق الإنسان. وقال عضو القائمة المشتركة، عوفر كسيف، إن زعيمي «ميريتس» التاريخيين، شالوميت ألوني ويوسي ساريد، يتقلّبان في قبرهما غضباً من تصويت أعضاء حزبهما على القانون.

تشكّلت لجنة التحقيق المشار إليها لتقصي الحقائق بشأن المواجهات العنيفة التي اندلعت في عموم الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال شهري إبريل/ نيسان ومايو/ أيار من العام الماضي، وخصوصاً ما عُرف بمعركة سيف القدس، أو الحرب الإسرائيلية الرابعة على قطاع غزة. وقد عارضتها إسرائيل فور تشكيلها، وأعلنت أنها لن تتعاون معها، ولن تُمكّنها من الاضطلاع بمسؤولياتها، بما يشمل أذونات دخول الأراضي المحتلة، وحرية التنقل واستجواب المسؤولين المرتبطين بالأحداث والشهود وجمع الأدلة وخلاف ذلك، لكن اللجنة نجحت في تنظيم لقاءاتٍ في جنيف والأردن، وأجرت مشاوراتٍ مع الجهات المعنية، بما في ذلك مع ممثلي منظمات حقوق إنسان فلسطينية وإسرائيلية، وجمعت من الأدلة ما يكفي لإصدار تقرير مفصّل، والقول، بشكل صريح وقاطع، إن الاحتلال والتمييز هما السببان الجذريان المسؤولان عن كل دورات العنف وعدم الاستقرار وإطالة أمد النزاع في المنطقة.

ويعرض التقرير تفاصيل الانتهاكات الإسرائيلية من عمليات تهجير قسري للسكان، كما في حي الشيخ جراح، وهدم المنازل، وحصار قطاع غزة، وبناء المستوطنات وتوسيعها، علاوة على العنف الممارس من المستوطنين، وعدم احترام قوانين الحرب، والتجاوزات الفردية والجماعية لحقوق الإنسان وانعدام المساءلة عنها، كما يتميّز التقرير بأنه لا يقتصر على فحص ملابسات المواجهات العسكرية أخيراً، بل يغوص عميقاً في أسباب (ومظاهر) سياسات السيطرة والهيمنة التي تمارسها جماعة قومية / إثنية هي ضد جماعة قومية / إثنية أخرى، وهو ما ينطبق، بشكل مؤسسي ونظامي، على الفلسطينيين، سواء كانوا في الضفة الغربية، بما فيها القدس وقطاع غزة، أو في الأراضي المحتلة عام 1948،

> لم يفاجئ أحداً موقفُ الحكومة الإسرائيلية من تقرير لجنة التحقيق الدولية التي شكلها مجلس حقوق الإنسان

وتشمل الفلسطينيين الذين فُرض عليهم حمل الجنسية الإسرائيلية. الميزة الرئيسية الكبرى لهذا التقرير أنه لم يَحِدْ قيد أنملة عن تشخيص المشكلة الجوهرية في الشرق الأوسط، وهي قضية الاحتلال، فكل ما جرى وما زال يجري في الأراضي المحتلة هو نتاج الاحتلال، مع أن تقارير ومواقف أممية كثيرة أصدرتها دول ومنظمات وهيئات إقليمية ركّزت انتقاداتها على ممارسات الاحتلال وانتهاكاته البشعة من قتل وهدم واعتقالات وتشريد، وليس على الاحتلال نفسه، وكأنّ بالإمكان الوصول إلى احتلال مُلطّف يترفع عن مثل هذه الانتهاكات الفظيعة. ولعل الطامة الكبرى التي يعيد هذا التقرير تذكيرنا بها عدم ورود ذكر الاحتلال، ولا جرى التطرّق إلى هدف إنهائه، في جميع الاتفاقيات بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، ويشمل ذلك اتفاقيتي أوسلو والقاهرة وبروتوكول باريس، وسلسلة التفاهمات والاتفاقيات الجزئية التي جرى التوصل إليها خلال ربع القرن الماضي، وركّزت على مسائل عامة ومبهمة، مثل إجراءات بناء الثقة، والوصول إلى حل نهائي من خلال المفاوضات، وإطلاق عملية سلام ذات مغزى!

التقرير في حد ذاته يجب ألا يدفع الفلسطينيين إلى الإفراط بالتفاؤل عن إمكانية سير العدالة بشكل تلقائي من الهيئات الدولية وصولاً إلى إحقاق الحق وملاحقة المحتلين، فدون ذلك تعقيدات وموازين قوى مختلّة في غير صالح الفلسطينيين. ولكن التقرير يوفّر سلاحاً إضافياً مهماً للفلسطينيين، وبخاصة أنه صادر عن هيئة دولية مرموقة ومحايدة ومهنية، لكن الاستفادة منه مشروطةٌ بتوفر الإرادة السياسية الفلسطينية للمضي في استخدام أدوات القانون الدولي المتاحة لملاحقة المحتلين ومجرمي الحرب الإسرائيليين حتى النهاية، ومن دون أية خشية من عقوبات وسحب امتيازات، ومن دون أن تلوح في الأفق ميول لإبرام صفقات بناء على وعود أو إغراءات، إلى تضافر كل أشكال النضال السياسي والدبلوماسي والقانوني والجماهيري، بما يُمكّن من مراكمة مزيد من الإنجازات الكفيلة بزعزعة مكانة إسرائيل، وتدفيعها ثمن سياساتها العنصرية، وجعل احتلالها فلسطين الأرض والشعب أمراً بالغ الكلفة، وعبئاً على المحتلين أنفسهم.

(كاتب فلسطيني)

إلى المنصف المرزوقي وآخرين

عمار ديوب

لستُ من هواة تضخيم دور الفرد، أو القول إن الإرادة أقوى من الظروف الموضوعية، وهو ما قرأناه كثيراً على جدران المدارس والمباني العامة في سورية، بل كل عمل جماعي، بالنسبة لكاتب هذا النص، أهم من دور الفرد، ولكن للأفراد أدواراً ومسؤوليات كبرى في الأعمال الجماعية، فكيف إن كنّا نتحدّث عن شخصية كالمنصف المرزوقي؛ الرجل كان قبل أن يصبح رئيساً في بلده تونس ناشطاً حقوقياً؛ له صولته وجولته، في عالمنا العربي وعالمياً، ويتلاقى ذلك مع مشكلاتٍ عميقةٍ في تونس تتطلب تحالفاً سياسياً واسعاً، وقادة مجرّبين وخبراء؛ إذاً هناك مسؤولية ويجب تبوؤها. تونس في مأزق شديدٍ؛ فهناك قيس سعيّد، وطموحه أن يكون عبد الفتاح السيسي في تونس، ويا له من طموح. يكمن مأزق البلاد في محاولة بناء الديكتاتورية، وفي أزمة اقتصادية واجتماعية كبيرة. هناك محاولات جادّة لبناء تحالف معارض واسع، ولكن هناك مشكلات تعترضه، وخلافات بين قوى إسلامية ويسارية وليبرالية، وهي تتأسّس على أخطاء كبرى وقعت بها تلك القوى، سيما حركة النهضة، ومحاولته السيطرة على الدولة في تونس. مسعى «النهضة» مشروع، ولكنه يخفي مصالح وطموحاً كبيراً لدى قادتها، وربما الانتقام من تاريخ تونس «العلماني»، ومنذ الاستقلال، ومع ذلك تظل «النهضة» حزباً سياسياً، وحكاية أن لديها «جناحاً مسلحاً» من دون توثيقٍ أو قرائن.

الوضع المتأزم يتطلب شخصيات قوية، المنصف المرزوقي إحداها، وهناك آخرون في الأحزاب كافة، وحتى في الاتحاد التونسي للشغل. يُلاحِق المنصف حكم قضائي، وإن وطأت قدماه بلاده سيُقاد إلى السجن. هذا ليس أمراً عادياً، ولكن ألا تستحق تونس، وقد قام الشعب بثورة ضد الإفقار والديكتاتورية، تلك التضحية. ألا يعلم المنصف وآخرون بوزنه، وهم موجودون في الخارج، أن السجون التونسية تعدُّ إقاماتٍ جبريّة إزاء السورية أو المصرية وسواها.

لا ينطلق الكاتب من ازدراء بشاعة السجون، ويأخذ بالاعتبار العمر المتقدّم للمرزوقي، وللرجل الحق المطلق بعدم العودة، ولكن لا يمكن للمرء أن يتجاهل أن الأغلبية في تونس يعانون. نسخة قيس سعيّد من العلمنة تشوّهها، وتشطب آثار الثورة الشعبية، وتدفع تونس نحو صدام بين القوى العلمانية والإسلامية، وبذلك يُنزاح الصراع عن كونه صراعاً سياسياً. ومن أجل النهوض بتونس، وفي المجالات كافة، إلى صراع «ثقافي»، سيُلحِق تونس إلى قائمة الدولَ الفاشلة، كسورية واليمن وليبيا؛ وللدقة هو صراع سياسي، ويحاول الرئيس خوضه على قاعدة الهويات القاتلة.

لن يتخلى سعيّد عن أوهامه بأن يكون ديكتاتوراً، والآن وصل إلى اللعب بموضوع دين الدولة، وحذفه من الدستور، وهي قضية حسّاسة، لم يتجاوزها مؤسّس الجمهورية، الرئيس بورقيبة، وظلّت كما هي في إطار دستور 2014 «تونس دولة حرة مستقلة ذات سيادة، الإسلام دينها». الآن «خيال المآته» يريد دستوراً علمانياً كاملاً، ويعلن الموكلون بدستوره هذا أن المرجعية الإسلامية لن تكون في الدستور. ومسألة الدستور هذه ليست هي الأصل في سياسات قيس سعيّد. الأصل هي أزمته العميقة، إذ، ومن خلال القضية السابقة، يريد شقّ صفوف المعارضة، وجذب اليساريين والبورقيبيين، وربما الاتحاد العام للشغل إلى صفّه؛ لم يكن لعلاقة الدين بالدستور، ومنذ تشكيل الدولة التونسية، دور في تديين الأخيرة، بل ولم تعق التقدّم الكبير في حقوق المرأة أيضاً.

يتقصّد سعيّد اللعب بهذه القضية لسبب آخر، وهو استقطاب مؤسّسات الجيشُ والأمن إلى جانبه، وبذلك، لم يتعلم شيئاً من سورية خصوصاً، وضرورة أن تبقى هذه المؤسسات حيادية تجاه السياسة. مأزق تونس يتطلب تحالفاً سياسياً كبيراً، وألا تظل المعارضة مقسّمة إلى أربع مجموعات كبرى لمواجهة الديكتاتورية، فخيار سعيد هو تفجير المشكلات «طائفياً»، واستعطاف الغرب ومغازلته بسبب الإسلاموفوبيا وادّعاء العلمانية، وتجديد الدعم له. هناك أصواتٌ راجحةٌ من شيوخ وعقلاء بدأت تعي فخ سعيّد هذا، ولكن قوة الأزمة مطروحةٌ أمام الجميع، وستعمل من أجل تصعيدها القوى الأكثر رغبة في إطاحة قيس سعيّد ومؤسساته وكل مراكز قوته في الدولة، وهو يستثيرها بكل الأساليب. هنا تبدو تونس في خطر كبير. البديل هو العودة إلى خيار الدولة الوطنية المواطنية، ورفض كل أشكال الإقصاء السياسي، وتجسير الهوة بين القوى السياسية المختلفة.

تونس في هذه اللحظة تتطلب شخصيات وازنة، وليست طرفاً أصيلاً في نزاعات قديمة لم تتجاوزها بعد؛ بين الإسلاميين والعلمانيين. إن عودة المنصف إلى السجن فوراً ستدفع نحو ذلك الشكل من المواجهة، وربما سيضطرّ الحالم بأن يصبح ديكتاتوراً أن يعيد حساباته قبل أن يقتلعه الشعب بثورة شعبية جديدة. الثورة قادمة لا محالة، وهي لا تهدّد فقط سعيّد، بل والمعارضة التي نتحدّث عنها. ولهذا يجب ملاقاتها بسياسات وطنية، تنهض بتونس، بدلاً من أن تفترسها الصراعات الأهلية أو تصبح مديونةً للبنوك الدولية، كمصر مثلاً. تونس لا تنتظر كثيراً، أيها المنصف، فهل تنصف بلدك، وهو يكاد «يحتضر».

(كاتب سوري)

> شخصياتٍ كالمنصف المرزوقيّ، وسواه، ستلعب دوراً في تخفيف الاحتقان في تونس

أخطاء المعارضة السورية المتكرّرة

حيّان جابر

احتكر نظام الأسد العمل السياسي منذ سيطرته على الحكم، كما هيمن بشكل قسري على المجتمع. وعليه، باتت النخب المعارضة الثقافية والسياسية منفصلة كليا عن المجتمع، بسبب سياسات النظام القمعية بنسبة كبيرة، وبسبب سلبية المثقف والسياسي والناشط المعارض، الذي فقد الثقة بقدرته وقدرة الشارع على التغيير، فاستكان إلى قواعد النظام والتزم بها. طبعا لا يصح تعميم ذلك، فهناك من حاول كسر هذه العزلة ومدّ خيوط التواصل مع الشباب والمفقرين والطبقات الكادحة، لكنها محاولات فردية ومنفردة، يصعب التعويل عليها لفرض حالة وطنية مغايرة. كما لا يعني توصف أخطاء المعارضة الانتقاص من حجم الجهد والألم المبذول والمدفوع من المعارضين قبل الثورة وبعدها، أو التقليل من أهمية هذه المواقف، ولو أخلاقيا، بقدر ما يعنينا فهم الأخطاء وتحليلها، خصوصا التي تمسّ حاضرنا ومستقبلنا. لم يتهاون النظام تاريخيا مع معارضيه، حتى في ظل انعزالهم ويأسهم ذاك، فمارس الاعتقال طويل الأمد، والتعذيب والتضييق، المهني والأسري، الأمر الذي جعل تكلفة معارضة النظام باهظة جدا، وذات تأثيراتٍ شبه غائبة، ما دفع المعارضين إلى اليأس والإحباط. الأمر الذي غذّى الأفكار العاجزة في المرحلة بين أحداث الثمانينات والثورة السورية، التي تراهن على التغيير من دون نضالها عبر أحد احتمالين لا ثالث لهما، الأول عبر الإصلاح الداخلي الذي تفرضه تناقضات النظام الداخلية والصراعات أو التوازنات بين مكوناته ومراكز قوته. والثاني عبر الإملاءات الخارجية التي تفرض على النظام ضرورة الإصلاح السياسي.

مرة أخرى، فشلت رهانات المعارضة، فالتغيير بفعل الضغط الخارجي غير واقعي وفق التجربة السورية على الأقل، والتغيير بفعل تناقضات النظام الداخلية توصيفٌ غير دقيق، لا يعكس مجمل العملية، فهو نتيجة لاحقة لجملة من التناقضات الحاصلة والمتفاعلة خارج بنية النظام ذاته، مثل احتدام الصراع الدولي على سورية. وفي هذه الحالة، غالبا ما ينحصر التغيير باستبدال شكلي يحافظ على شكل الحكم وبنيته وطبيعته، أو كانعكاس لتناقضات اجتماعية داخلية. وفي هذه الحالة، هو محصلة تصاعد حدّة النضال الشعبي ونجاحه في محاصرة النظام ومصالح مكوناته، الأمر الذي يدفع جزءا من قوى النظام إلى الانقلاب على تحالف المنظومة المسيطرة، بغرض إحداث تغييراتٍ قد ترضي الشارع المنتفض وينجيها من قصاصه. وعليه، يتطلب تحقيق ذلك تمكين الشارع وتنظيمه وتطوير بناه التنظيمية والتمثيلية، وهو ما أهملته وما زالت تهمله المعارضة.

يبدو من التدقيق في توجهات المعارضة في الوقت الراهن أنها تكرر الأخطاء نفسها، وإنْ بلبوسٍ مختلف قليلا، رغم نتائج هذه الممارسة السلبية التي تضخّمت حتى ساهمت في إحداث قطيعة بين المعارضتين، التاريخية النخبوية والعفوية الشعبية، إذ لم يتمكّن الشارع من الاستفادة من تجارب المعارضة التاريخية ومن مراكمة تجاربها ودروسها، كما لم تستفد المعارضة التقليدية من حيوية الشارع ونضاله، فخاض الشارع نضاله وحيدا وبشكل عفوي، وساهم انعزال المعارضة وهجرتها الحراك الشعبي في تمكين قوى متعدّدة داخلية وخارجية من محاصرة الشارع وتطويقه وحرف حراكه، وصولا إلى قمعه، فانحسر النضال الشعبي، وغابت قواه التنظيمية ولو البسيطة سريعا. حتى وصلنا إلى الوضع الراهن الذي يشبه وضع سورية السابق للثورة من حيث هي دولة ومجتمع محكوم من نظام أمني وكتلة اجتماعية محاصرة ومكبّلة ومضبوطة ومعارضة نخبوية تراهن على إمكانات التغيير الخارجي، ولا تضع الشارع في حساباتها الراهنة والمستقبلية.

لقد ازداد الوضع السوري سوءا بحكم تحوّل هذه الظاهرة السلبية إلى حالة عامة، تسود في الوسط المعارض السابق وللاحق لها، حيث نشهد في السنوات الماضية تنامي عدد الأصوات التي تستبعد دور الكتلة الاجتماعية السورية، لصالح الرهان على مسار التفاوض الدولي مخرجا وحيدا للتغيير، على اعتبار العمل السياسي نخبويا، والسياسة فن الممكن والتفاوض جوهره، فالواقع، وفقا لهم، يشير إلى حتمية الحل عبر توافق دولي، لا سيما بعد تقاسم سورية بين احتلالات متعدّدة، حيث يتناسى هؤلاء أن قوى الاحتلال لا تسعى إلى إحداث تغيير حقيقي أو حتى شكلي، بل على العكس تكرّس الانقسام المجتمعي وتعزّز قوى الاستبداد على المستويين، المناطقي والوطني. كما يتجاهلون جوهر العمل السياسي الكامن في تهيئة الحد الأدنى من المناخ السياسي والثقافي الموائم للنضال الشعبي، عبر التحريض والتعبئة والتحشيد، أي على اعتباره نضالا من أسفل إلى أعلى، لا العكس. وعليه، نحن اليوم أمام الإشكالات السائدة ذاتها في الوسط المعارض، بداية من التشبث بوهم التغيير الخارجي، وصولا إلى النفور من العمل الجماهيري أو اليأس من قدراته، الأمر الذي يفرض على الشارع خوض صراعه وحيدا في المستقبل المنظور.

(كاتب فلسطيني)

> قوى الاحتلال لا تسعى إلى إحداث تغيير حقيقي أو حتى شكلي، بل تكرّس الانقسام المجتمعي وتعزّز قوى الاستبداد

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads